

بعيداً عن الأرقام: إعادة التفكير بشأن رصد الأمن الغذائي في حالة الصراعات والأزمات

بدءاً من الوضع في غزة وحتى السودان، هناك الملايين ممن يواجهون معاناة التجويع والمجاعة، بينما تظل استجابة المجتمع الدولي مجزأة وغير فعالة. وفي تلك الوقة الموحدة، تحاول الشبكة الدولية للمعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء (FIAN)، أن تفحص أسباب ذلك، وتكتشف السبل لتعزيز المساعدة للمجتمعات المتضررة من الانتهاكات طويلة الأمد لحقوق الإنسان، بما فيها حالة التجويع والمجاعة المتعمدة، في الوقت المناسب وبصورة فعالة.

ومع تفاقم حدة الإضطرابات المناخية، والحروب، وعدم المساواة المنهجية، يواجه العالم حالة طوارئ غذائية حادة. إلا أن النظم الدولية المعمول بها لمعالجة هذا الشأن، عاجزة عن تقديم حلول فعالة ومنسقة.

فهناك العديد من المناطق التي غالباً ما يصرح في وسائل الإعلام على أنها "على شفا المجاعة" أو أنها "على حافة المجاعة"، لديها بالفعل آلاف الأشخاص الذين ماتوا أو يموتون سريعاً، بسبب حالة المجاعة، والأمراض المرتبطة بنقص الغذاء الكافي، أو تفاقمت بسببه.

وقد قدمت الشبكة الدولية للمعلومات والعمل بشأن أولوية الغذاء، تحليلاً عن نهج المجتمع الدولي إزاء الاستجابة للمجاعة، وطرحت عدة أسئلة رئيسية، منها: ماهية "المجاعة"؟ من يقرر ما إذا كانت هناك مجاعة تحدث؟ كيف يتم صدها؟ وما هي التداعيات الواقعة على مجتمع السيادة الغذائية وحقوق الإنسان؟

لذلك، وكما ذكرت أيوشي كليان، مسؤولة برنامج السياسات عن مساءلة الشركات، وأحد المؤلفين المشاركين في هذا التقرير، "يجب علينا أن نعيد التفكير في كيفية قياسنا لحالة المجاعة، لأنه في كثير من الأحيان، نضع تركيزنا على تعداد الأشخاص، ومعدلات الأزمة، فيما نتجاهل الأسباب الهيكلية الأعمق التي تمهد الطريق نحو الكارثة".

وأن "التحدي الحقيقي، لا يكمن في تعداد الموتى فحسب، بل في تحديد المخاطر الحقيقية والهيكلية في مرحلة مبكرة، ومعالجة الأسباب الجذرية للمجاعة والتجويع، قبل أن تتفاقم، وتتحوّل إلى كارثة".

ولا تنشأ من فراغ حالات انتهاكات الحق في الغذاء والتغذية، في وقت الأزمات، بما فيها المجاعات. لأنها نتاج التهميش المنهجي طويل الأمد، للمجتمعات، واستبعادهم من جهود الرصد وصناعة القرار، والانتهاكات طويلة الأمد ضد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي مثل تلك الحالات، ما الذي يمكن أن يبدو عليه العمل المبكر والوقاية الحقيقية، وفي تقرير [صدر مؤخراً](#)، يقدم مايكل فخري، المقرر الأممي الخاص المعني بالحق في الغذاء والتغذية، حالة التجويع من منظور حقوق الإنسان، مشيراً إلى أن التجويع يعكس، "تخلي الدولة بشكل أساسي عن التزاماتها في أعمال حقوق الإنسان... وعندما تنتهك دولة أو أي طرف ثالث، وبشكل منهج، الحق في الغذاء، فهذا إنذار مبكر، يشير إلى وجود نية بدرجة من الدرجات لتجويع السكان".

كما أن "أدوات الرصد المعمل بها، ليست مصممة لتقييم الأسباب الجذرية للأزمات الغذائية في حالة النزاع أو الاحتلال"، وذلك وفق ما ذكرته إيميلي ماثيثان، مسؤولة السياسات للرصد والمناصرة، وواحد المؤلفين المشاركين في التقرير.

"فتلك الأساليب تحجب آليات القوة المؤثرة، وتغفل أصوات من هم متضررون بشكل أكبر. ولكي يتم التصدي للجوع بشكل فعال، يجب علينا أن ندمج الرؤى الشعبية، ومؤشرات حقوق الإنسان، في نظم الرصد لدينا."

وبشكل أساسي، يهدف هذا الملخص، إلى فتح حوار بين المجتمع المعني بالحق في الغذاء والمجتمع المعني بالشؤون الإنسانية، من أجل التعلم من بعضنا البعض، مع وضع تصور لطرق جديدة، لدعم المجتمعات والسكان المتضررين، وإنشاء آليات رصد فعالة ومستندة إلى مبادئ حقوق الإنسان، ومساءلة أكبر، حول الإجراءات والظروف الهيكلية، التي تؤدي إلى انتهاكات الحق في الغذاء، بما فيها التجويع والمجاعة.

لإطلاع على التقرير [إضغط]

للمزيد من المعلومات، يرجى التواصل مع

،Ayushi Kalyan, Kalyan@fian.org

Emily Mattheisen, Mattheisen@fian.org